

الدراسات المستقبلية في العالم العربي بين الواقع المأزوم والأفق المأمول

أ/ بوزيرة عبد السلام
جامعة المسيلة

الملخص :

Abstract :

This study deals Futurology or Future Studies as a field of knowledge. It is an essential dimension of the state, science and thinking, where it was associated with economy, politics, culture, and all the social and human sciences. In contrast, the developing countries in general and the Arab countries in particular have a very little chance of future studies because a number of various obstacles which have contributed and continue to contribute the localization of the culture Arab.

تتناول هذه الدراسات المستقبلية كميدان من ميادين المعرفة، والاهتمام به في الدول المتقدمة متزايد بين نخب الغرب. إنه يمثل بعد أساسي من أبعاد الدولة وأهل العلم والفكر، حيث ارتبط بكل العلوم الاجتماعية والإنسانية. شهد هذا الميدان تطورات متلاحقة في منهجيته وأساليبه، حتى صارت له مكانة خاصة بين سائر ميادين المعرفة. لكن في المقابل فإن نصيب الدول العربية من الدراسات المستقبلية يسير لل غاية، وما زالت مساهمة هذه الدراسات في عمليات التخطيط وصناعة ضعيفة، وذلك لوجود جملة من العوائق والموانع المختلفة التي ساهمت وما زالت تساهم في تعطيل عملية توطين واستنبات ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

مقدمة

في ظل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتسارعة، التي شهدها ويشهدها العالم في العقود الأخيرة ، أصبح من الضروري ووضع علامات استفهام عما سيكون عليه مستقبل المجتمع الإنساني، والعلائق التي ستحكم مكوناته، وستحكم في مساراته. وفي ظل هذا السياق برزت الدراسات المستقبلية كحقل معرفي حديثة في خضم الديناميكية التي عرفها العالم الغربي الحديث والمعاصر، حيث حدث تراكم معرفي كبير وهام في حقل البحث المتعلق بالمستقبلات، يربط بالضرورة بين التاريخ أي الماضي والمستقبل ومختلف مناحي العلم وما سيحدث في عالم الغد. لقد أدرك الغرب أهمية ودور الدراسات المستقبلية وتأثيرها في العالم، لأن الحضارة المعاصرة حضارة كونية علمية تقنية باختلاف أنماط التنمية في المجتمعات وتجاربها التاريخية، هذا هو واقع الغرب اليوم. غير أن الأمر مختلف تماما في العالم العربي، فنصيب الدول العربية من الدراسات المستقبلية في عمليات التخطيط وصناعة القرار ضعيف ويسير للغاية، ففي هذا الحيز الجغرافي والثقافي من العالم الذي يحوز على إمكانات لا حصر ، كان من المفترض أن يكون من مناطق صنع القرار في العالم . فالعالم العربي اليوم تحيط به المخاطر والتهديدات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وغيرها، وذلك بسبب غياب تخطيط إستراتيجي ورؤية مستقبلية قادرة على التعامل مع هذه المخاطر والتهديدات المحتملة، وهذا ما لم نجد له أثر في واقع الوطن العربي وفي أدبيات خطاباته السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها ، رغم الحاجة الماسة لاستشراف المستقبل بكل أبعاده المختلفة ، بهدف المشاركة في صنعه مع الآخرين، في ظل محيط مفتوح لا يرحم، ولا مكان فيه للخاملين الحالين. هذا المشهد الباهت والبائس الذي يطبع واقع العالم العربي اليوم يدفعنا حتما للتساؤل عن أسباب تدنى عائد الدراسات المستقبلية في العالم العربي. فما هي العوائق التي تحول دون توطين مشروع استشراف المستقبلات في الوطن العربي ؟ وهل الواقع المأزوم الذي هو عليه العالم العربي هو بمثابة حتمية دائمة ومزمنة لا يمكن الفكك منها ، هل يجوز الحديث عن إمكانية قيام فضاء مفتوح يلج من خلاله العالم العربي حقل الدراسات المستقبلية بكل إمكاناتها وشروطها الموضوعية ؟

من دون شك إن الدراسات المستقبلية هي حقول معرفية حديثة ، ذلك أنها نشأت في الغرب المعاصر على تنوعه جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا. والاهتمام بها قائم و متزايد أبحاث نخب الغرب. إنه يمثل بعد أساسي من أبعاد الدولة التي تسعى لأن يكون لها حضور فعال. لارتباطه بالاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والسياسة والاجتماع والثقافة ومختلف أنماط الحياة مما يضيف عليه صفة الشمولية. فالبحث عن الأصول التاريخية لنشأة الدراسات المستقبلية يتشعب ويطول للاختلافات الحاصلة بين

الباحثين في هذا الحقل من حيث بدايات نشأته . فمنهم من رد البدايات المنهجية للدراسات المستقبلية إلى القرن التاسع عشر، كما في النبوءة الدائنة الصيت التي ارتبطت ب مقال في السكان للقس الإنكليزي الشهير توماس مالتوس الذي عرض فيه رؤية مستقبلية تشاؤمية للنمو السكاني. وردها البعض الآخر إلى المفكر الفرنسي كوندرايه في كتابه (مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري) نشر في عام 1793 ،حيث استخدم فيه أسلوبين منهجيين في التنبؤ ما زالوا يستخدمان على نطاق واسع من قبل المستقبلين المعاصرين، وهما التنبؤ الاستقرائي ، والتنبؤ الشرطي. ضم الكتاب تنبؤات مذهلة تحققت في ما بعد، كاستقلال المستعمرات في العالم الجديد عن أوروبا، وزوال ظاهرة الرق، وانتشار الحد من النسل، وزيادة إنتاجية الهكتار... ومنهم من ردها إلى جهود لينين في التخطيط المركزي للاتحاد السوفياتي سابقا (1928 -1931). إلى أن تمكن الإنسان لأول مرة في السبعينيات بفضل تطور المعرفة العلمية وتقدم التكنولوجيا من وضع المستقبل في إطار علمي دقيق. على صعيد العلم، ثمة إجماع بين مؤرخي المستقبليات على أن هريبرت جورج ويلز عبر كتابه (روايات الخيال العلمي) هو أول من صك مصطلح (علم المستقبل) قدم من خلاله إضافات عميقة في تأصيل الاهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية ، ودعا صراحة في محاضرة ألقاها في 26 جانفي 1902 ، أمام المعهد الملكي البريطاني إلى علم المستقبل، وقام في ما بعد بتأصيل دعوته، في مؤلفاته: (تكوين الإنسان) 1902 و(اليوتوبيا الجديدة) 1905 و(شكل الأشياء المستقبلية) 1933 ، وجميعها تدور حول حياة وهموم الأجيال المقبلة . ودعا كولن غليفان في صياغة أكثر إحكاماً إلى وجود علم للمستقبل أطلق عليه إسم (Mellontology) وهي كلمة مشتقة من كلمة (المستقبل) اليونانية في أطروحة مقدمة إلى جامعة كولومبيا عام 1920. وثمة اتفاق على أن أوسيب فلختهايم هو صاحب مصطلح (علم المستقبل) (Futurology) وقد ظهر المصطلح في عام 1943 ، مؤدنا بميلاد علم جديد يبحث عن منطق المستقبل بالطريقة نفسها التي يبحث فيها علم التأريخ عن منطق الماضي. وقد أعاد فلختهايم في كتابه (التاريخ وعلم المستقبل) الذي نشر في عام 1965 استخدام هذا المصطلح، ودعا إلى تعليم هذا العلم في المدارس. ويميل فلختهايم إلى اعتبار (علم المستقبل) فرعاً من فروع علم الاجتماع، وأقرب إلى علم الاجتماع التاريخي، رغم ما بينهما من اختلافات أساسية، فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي ، يستشرف علم المستقبل أحداث الزمن القادم باحثاً في احتمالات وقوعها. () وعموما تعرف الدراسات المستقبلية بأنها علم لم يخرج في بدايته عن كونه طريقاً أو أسلوباً للتنبؤ وفق تصورات وخيالات الكتاب والعلماء، غير أنه يعتمد الآن مفهوم على التحسب أو استشراف صورة ممكنة للمستقبل، وبناء نظرة تركيبية كلية جامعة تستطيع أن ترشد هذا المستقبل وتوجهه، لسياسات اجتماعية مستمدة من ضرورات ذلك المستقبل. فالدراسات تستهدف تحديد وتحليل كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم أجمع بطريقة عقلانية موضوعية. ()

فالدراسات المستقبلية برزت بوصفها ميدانا مغايرا من ميادين المعرفة يزداد الاهتمام به، لاسيما في الدول المتقدمة ، ويترسخ دوره في عملية صنع القرارات سواء على مستوى الدول أو على مستوى المؤسسات المجتمعية المدنية. غير أن الأمر على النقيض تماما في حاضر العالم العربي، فالمهتمين بحقل الدراسات الإستراتيجية يجمعون على استشراف المستقبل في الوطن العربي لم يلاق الحد الأدنى من الاهتمام الجدي كما هو الأمر في العالم الغربي، ويعززون ذلك لعدة عوامل عدت بمثابة عوائق منعت عن تحقيق الوثبة الحضارية المأمولة ، والخروج من مستنقع التخلف والتبعية .

أ -عوائق الدراسات المستقبلية في العالم العربي.

في ظل الحاضر المأزوم ، التراجعات المريعة التي يعيشها الوطن العربي اليوم ، يمكن إحصاء جملة من العوائق التي تعترض توطين واستنبات ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي وحتى الإسلامي، والتي يمكن عرضها وتلخيصها في مايلي:

1- خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عدة تشجع على النظر إلى الماضي، والتوقف عند أطلاله، وتعيق أي محاولة للتطلع إلى المستقبل، وبسبب وطأة الكثير من القوى المحافظة التي ترى في أي محاولة للتقدم تهديدا لوجودها. حتى صبغت تلك النظرة بصيغة (الماضوية) المهيمنة على ثقافتنا العربية الإسلامية التي تعتبر التراث مرجعاً أساسياً ، وفي بعض الأحيان مقدساً لا يجوز الخروج عنه قيد أنمله مما أورثنا الجمود . فالتفكير الماضوي القانع بما هو قائم ومتوارث ولا يعمل على تغيير ما انحدر إليه من الماضي التاريخي وتطويره، وهذا بالضرورة تفكير سلبي وانعزالي يخشى الانفتاح على العالم حتى لا يتعرض لرياح التغيير التي تحمل بذور التقدم التي قد يهدد بالاندثار الكثير من ثوابت الماضي . هذه النظرة الماضوية التي قد يعززها عدم وجود علم المستقبل ضمن مناهجنا العربية ، و هذا ما قد يكون فيه تعزيز للرأي السائد في الغرب، عن أن الثقافة العربية بشكل خاص هي ثقافة ماضوية تقتات على الماضي، وتنفقر إلى البعد المستقبلي، وأن شعوب هذا العالم يستغرقها الحاضر استغراقا بمشكلاته وآلامه ومآسيه.

2- انحسار الثقافة العربية في إشكالية علاقة المجتمع العربي بالذات وبالأخر، ففي العصر الذي دخلت فيه حضارة الغرب حداثة الإعلام والتقنية بعد الثورة الصناعية والثورة العلمية مازال الخطاب العربي رهين إشكاليات ثنائيات لم يحسم فيها بعد معرفياً فلسفياً وسياسياً تاريخياً واجتماعياً : الحداثة والمعاصرة، الأصالة و التقدم، العقل، النقل... من تلك الثنائيات التي تظهرت في العديد من أبحاث المفكرين العرب المعاصرين. استنادا إلى رؤية عبد الله العروي، في كتابه (ثقافتنا في ضوء التاريخ) أو (صدمة الحداثة) برؤية أدونيس، أو بنظر برهان غليون (اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلطة والتبعية)، أو (تاريخية الفكر العربي الإسلامي) بلغة محمد أركون، و(محاولة في قراءة عصر النهضة) بتعبير أحمد برقاي، و(من التراث إلى الثورة) برؤية طيب تيزيني. () فالنخب العربية منذ فجر النهضة العربية إلى اليوم تطارحت أسئلة كثيرة من مواقع مختلفة تبحث في سبل التحرر من

بؤس الحاضر لبناء المستقبل من قبيل: ما هي أسباب ضعف الشرق حتى يتمكن الغرب من اجتياحه والتغلب عليه ؟ كيف يكون التعامل مع الغرب ؟ ما هي أفضل السبل للخروج من حالة الركود والانحطاط والجهل والتخلف إلى حالة الحركة والتقدم والعلم والقوة ؟ و باختلاف أسئلة العرب للمستقبل تنتشعب الأجوبة، لتعبر كلها عن مواقف فكرية ظل جعلها ارتجاليا دون تحليل وتمحيص للواقع العربي الإسلامي، بل إن كثيرا ما جمعت نثارها من مناهج ومدارس مختلفة إلى حد التقاطب، ورددت مقولات متنافرة من قبيل أن الإسلام هو الحل، أو أن الماركسية هي الطريق المثلى ، والقومية هي الملاذ أو أن الليبرالية هي الخلاص ، والدولة الوطنية هي المخرج أو أن التمسك بالهوية هي الأساس ، والانفتاح على الغرب هو السبيل الوحيد للتقدم () ففي ظل اضطراب الأسئلة والأجوبة حصل المزيد من القلق والتوتر والالتباس في العلاقة بين الماضي والمستقبل، بين التراث والفكر العربي الحديث والمعاصر، بين الأنا والآخر.

3- التقليل من أهمية الدراسات المستقبلية، بإدعاء عدم حاجتنا إليها، أو بالتلويح بكونها لا تمثل أولوية حقيقية كونها ترف فكري لا يغير من الأمر الواقع شيئا، والقول بأن عالمنا العربي لا يزال غير مؤهل بعد لمثل هذا النوع من الدراسات. فهذه النزعة التساؤمية من شأنها أن تؤدي بالخطاب الثقافي العربي إلى فقدان ثقته بنفسه وباستقلاله، واعتماده اعتماداً كبيراً على تجربة الآخر كنموذج وحيد للتمدن والرقى ومحاكاته محاكاة ساذجة . فعجز بذلك هذا الخطاب عن مطاولة خطاب الآخر أدى إلى إنتاج منظومة من القيم والمشاعر تتمحور كلها حول إحساس متلقي هذا الخطاب بالدونية، خاصة في ظل فشل هذا الخطاب في خلق ظروف استتبات ملائمة للمعطيات المنهجية في المشهد الثقافي العربي. لقد أدى عمق الهزيمة الحضارية مع الغرب إلى نشوء وعي مشوه، لم ينظر إلى الاستبداد بوصفه ركن الانحطاط، بل اعتبر الثقافة التراثية المهيمنة هي سبب هذا الانحطاط ، فولد أزمة هوية لم تتمكن الواجهة الوطنية والقومية من تجاوزها. وتبعاً لهذا الموقف نجد أن مقارنة الفكر العربي لسؤال لمستقبل مطروحة في علاقة عضوية جدلية تراكمية تاريخية محكومة باشتراطات فكرية وسياسية وحضارية واجتماعية متعددة ومعقدة كذلك التي تحكم علاقة المستقبل بالتراث والهوية والنهضة والحداثة . () هذه المشكلة تقودنا رأساً إلى إشكالية أخرى وعلى الدرجة نفسها من الخطورة والالتباس، وهي مسألة الوعي الثقافي وعلاقة المثقف بالسلطة السياسية تحديداً ، باعتبار أن الوعي نشاط وفعالية متحركة لا تؤمن بالثبات والاستقرار، في مقابل السياسة كمحور نشاط للسلطة السياسية وفعاليتها ، تتحرك دائماً في محور الثبات والاستقرار، وهذا ما يجعل السلطة تتركس كل ما يساعدها على تحقيق رغبة التملك والسيطرة. هذه العلاقة المتشابكة الخيوط تطرح تساؤلات عدة من مثل : هل السلطة السياسية تصاب بالذعر من قوة المثقف المعنوية باعتبار أن الفكر المناهض مهدد لاستقرار الحكم والمجتمع ؟ أم أن هذا المثقف هو الذي يخاف نتائج الخروج عن السلطة فيتحاشى نقد الوضع القائم وكل القيم السائدة والجاهزة؟ أيهما له تأثير على الآخر المثقف على

السلطة أم السلطة على المثقف ؟

لقد شاعت نظرة تعميمية لصورة المثقف العربي بأنه يعمل في الحقل السياسي ، ملتزماً بإحدى التيارات الفكرية التي تولدت من إشكاليات التحديث المطروحة في أوروبا لا غير ، لذا كثيراً ما صارت مهمة المثقف العربي ظرفية لا كشفية دائمة، وذات طابع أيديولوجي حتى صار جزء من المنظومة الإعلامية السائدة والخاضعة إلى نظام عولمي يلغي كل الخصوصيات والهويات، والذي يمكن أن نسميه بالمثقف المعولم على مقياس فكرة موت المثقف عند علي حرب . وعليه يجب التمييز بين المفكر والمناضل أو بين المهنة والمهمة، لا لإلغاء دور المثقف ، بل سعياً لصنع صورة جديدة أو صوغ دور جديد، تستعاد معه مصداقية وفاعلية المثقف. () فالمشهد السياسي العربي المعاصر، وفي ظل هذه التأزمات الحاصلة أنتج أنماطاً متباينة من المثقفين، يمكن تصنيفهم إلى نمطين : أما الصنف الأول هو النمط الاتباعي الذي تبنى خطاب السلطة السياسية، حيث استند إلى التبرير عن طريق المغالطات الواقعية والفكرية، ليعيش راهنه ضمن حدود الاعتراف المعاكس، ويسهم في خلق وعي مزيف باحثاً عن حلول لكل الإشكالات الواقعة في تلك الصور المطابقة ، ومن هنا اندرج تحت ما يسمى بالمثقف التقليدي ، الذي يبحث عن إجابات جاهزة وثابتة داخل المعطيات السلطوية ولا يحاول تغييرها رغبة في الحصول على مكاسب مادية ومعنوية، فيتغاضى بالتالي عن كل الارتباكات الحاصلة في مختلف الهياكل الإدارية. هذا النوع يمكن أن نسميه نحن بالمثقف المخترق ، وهو الذي سماه نصر حامد أبو زيد بالمثقف التبريري والذي يراهن على فعل السلطة ، من أجل الحصول على واقع نموذجي. (فالسطات الدينية استقطبت طبقة المثقفين في زماننا إلى درجة فذة، كما يقول إدوارد سعيد. وكان من ثمار ذلك أن أصبح الكتاب، كما يقول الشاعر ولفريد أوين، يسوقون الناس جميعاً ويصيحون بهم بالولاء للدولة. وهكذا فإن الواجب الفكري الرئيس اليوم هو نشدان التحرر النسبي من أمثال هذه الضغوط، ومن هنا تتبع صورة المفكر المنفي أو الهامشي أو الهاوي. صورة تحاول أن تتطرق بالصدق في وجه السلطة. () فقيام الثورات العربية الآتية ظهر هذا النموذج بخطاباته المؤدلجة إلى حد التضيق، وذلك لخلق كل الاحتمالات المغايرة، فهذا النوع يمثل إلى المعطيات الوجودية بكل تجلياتها ويعيش بعقلية امتثالية، وذلك خدمة لمصلحة ذاتية أو ترويجاً لنموذج معياري واحد منجز للطاغية والمستبد الذي يعتبر (العنف مشروعاً بل وضرورياً بحجة مساعدة المجتمع على أن يقضي بأسرع ما يمكن على مظاهر التخلف وبهذا يلعب دوراً تقدماً على حسب تعبير رانكوفيتش). () أما الصنف الثاني هو النمط الثوري وهو المسكون برغبة التغيير والرفض لكل أدلجة جاهزة، حيث يحاول الإجهاز على المعطى الوجودي من أجل الكشف عن حدود الالتباس في كل المفاهيم الصورية المنجزة أو المنتجة من قبل السلطة . على هذا النحو أيضاً تبدو رسالة المثقف كما ضبطها إدوارد سعيد متمحورة حول ادعاء امتلاك القوة ، والتضحية بالنفس عند المحن، والاستعداد للمواجهة، وإتقان فن المجادلة ومنطق التنفيذ . ولذلك فإن المثقفين لابد أن يكونوا أفراد

يتصفون ويتمتعون بقوة الشخصية وقبل هذا كله، عليهم أن يكونوا دائماً معارضين للوضع الراهن في زمانهم وبصورة دائمة. () فهذا النموذج كما يمكن أن نسميه بالمتقف المخترق أو المتقف التغيير الذي يعتمد النقد والمساءلة من أجل الكشف عن المسكوت عنه، وذلك بنقد السلطة ونقد الآليات والمؤسسات وحتى المجتمع والذات المنجزة لكل خطاب تماثلي، والواقعة في فخ المطابقة ووهم التماثل. إذا كان جان بول سارتر قد نظر إلى المتقف العالمي الذي يحرر الشعوب ويدافع عن العدل أينما وجد الظلم والاستغلال، فإن ميشال فوكو ينظر للمتقف المتخصص الذي يمثله الأكاديمي الذي يقوم بشغله داخل مخبره بإتقان وقادر على إفادة غيره إذا ما احتاج إليه. (والحق أنه كلما قامت معارضة أو تفجرت ثورة إلا وكان المثقفون من يقف وراء ذلك لأنهم الأكثر قدرة على إلهاب مشاعر الجماهير وتحفيز الهمم وتحريك السواكن فلم يحدث أن قامت ثورة كبرى في التاريخ الحديث دون مثقفين وفي مقابل ذلك لم تنتشب حركة مناهضة كبرى للثورة دون مثقفين، فلقد كان المثقفون آباء الحركات وأمهاتها. ()

4- عجز الذهنية العربية عن استيعاب التطورات العلمية والتقنية وتمثلها ، فضعف المؤسسات العلمية ومخابر البحث العلمي والتقني عن الإنتاج في العالم العربي هو في الأصل نتيجة نقص الاستثمارات المادية والبشرية، وأيضاً سيطرة الاستراتيجيات السياسية على هذه المؤسسات وحرمانها من الأطر الصالحة الكفاء والمناسبة. فقد دلت الإحصائيات لخمس سنوات ماضية أنه تم نشر ما يقرب من 305 مليون ورقة بحث علمية وتكنولوجية في العالم ، كان نصيب أوروبا منها : 27 % ، و.م. أ: 24 % ، آسيا والباسيفيك: 21 % ، الهند: 20 % ، إسرائيل : 1 % ، بينما اكتفت 22 دولة عربية بنشر أقل من 1 % من مجموع ما نشر من أوراق . إن نسبة الإنفاق على برامج البحث العلمي من الناتج القومي تقدر في الولايات المتحدة واليابان والإتحاد الأوروبي على البحث والتطوير عام 1996 بما يقارب 417 بليون دولار متجاوزاً ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث والتطوير، أما كوريا الجنوبية فقفزت نسبة إنفاقها من 0.6 % إلى 3.0 % عام 2002، وأتجه اهتمامها نحو مجالات الإلكترونيات ، علوم البحار والمحيطات ، تقنيات البيئة وتقنيات المعلومات وأدوات النقيس والمواد الجديدة والطيران أما الصين فقد رفعت إنفاقها على البحث والتطوير من 0.5 % عام 1995 إلى 1.1 % في عام 2002 من إجمالي الناتج المحلي واتجهت إلى أهداف تحسين تطبيقات التقنية في قطاع الزراعة وتطوير البيئة الأساس الوطنية للمعلومات وزيادة التطوير في عمليات التصنيع . وبمقارنة مؤشرات الدعم المالي للبحث العلمي في الوطن العربي نجد أنه مما يؤسف له أن جميع الدول العربية تتفق أقل من 0.3 % من ناتجها القومي على البحث والتطوير، و ما ينفقه الباحث العربي على البحث العلمي لا يتجاوز أُل 24 دولار سنوياً في حين أن القيمة تصل إلى 124 دولار في الدول الصناعية و 110 دولار في إسرائيل. () . فالبحث العلمي لا يحصى الاهتمام في بلدان العالم الإسلامي ولا يستثمر فيه، نظراً لانعدام مناخه والرغبة في التشجيع عليه.

وينتج عن ذلك نزيف مستمر للعقول البدعة التي تجلبها العناية والإمكانات الخارج ويرهقها تفسخ المجتمع وسيادة الرأي المستبد فيه، المانع لكل جو علمي، وهذا ما يطرح إشكالية هجرة الأدمغة (فمن المؤكد أن نسبة هجرة الأدمغة ستزيد في العالم العربي، إذ ليس هناك أي مؤشر يشجع على العودة. فالعالم العربي لا يصرف حتى 0.3% على البحث العلمي بينما ينفق 7% من الناتج المحلي لشراء الأسلحة، هذه الأخيرة لم نرها تستخدم لا للدفاع ولا ضد العدو الصهيوني فالبلدان العربية تدفع من أجل التسليح 35 مرة أكثر مما تصرفه عن البحث العلمي. وللأسف أن هذه المعطيات ستزداد تعقيدا على مدار السنوات المقبلة نظرا لغياب نموذج تنموي نابع من حاجياتنا وأولوياتنا وليس تقليدا أعمى للنماذج التنموية الغربية. وأشير هنا إلى أنه لا مجال للبحث العلمي وبالتالي للتقدم دون فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، وتبني مفاهيم معاصرة للاجتهاد تحافظ على لب الإسلام وترمي جانبا المعوقات التي كبلت الأمة ورمت بها في براثن التخلف والانحطاط مع ما يصاحب ذلك من ضرورة وجود تعددية سياسية حقيقية وحقوق ضامنة للاختلاف وتعدد الرأي وحيثته التامة. ()

ب - آفاق الدراسات المستقبلية في العالم العربي

رغم هذه الصعوبات والتحديات التي تعترض انتشار وتوطين ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، لا يحق لنا الاعتقاد بأن تلك المبادرات الشجاعة باتجاه استشراف موضوعي وجاد للمستقبل، قام بها أفراد أو جهات هنا أو هناك في الوطن العربي لا يمكن البناء عليها، كونها فاقدة لأدنى شروط المصداقية والجودة، فهذه المبادرات رغم قلتها ومحدودية مجالها، إلا أنها تظهر أهمية ما يمتلكه العرب من قدرة على اتخاذ قرارات لها قابلية التأثير في صورة مستقبلنا قبل أن يتمكن الآخرون من إعادة تشكيل مستقبلنا على هواهم. فكيف يباشر العرب في هذا القرن مواجهة فعلية مع هذه الأسئلة التاريخية، من أجل التأسيس لنهضة عربية شاملة تفتح أمامهم سبل التقدم والانخراط في الزمن القادم، بل والمشاركة الفعالة في صناعته ؟

يجب التأكيد مبدئياً على أنه من الضروري أن يكون لنا دور تكاملي مع باقي الأمم والحضارات والثقافات في ترسيم ووضع وبناء مستقبل العالم، يجب علينا أن نوفر ونخلق لأنفسنا فضاء ثقافياً يكفل لنا ارتياد هذا الدور من خلال :

1 - يجب أن نعتقد بأن الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث ضرورة فرضتها الوضعية التاريخية للعرب في القرن العشرين وموقعهم من الحضارة الإنسانية، فالعرب غير منفصلين عن منطق التاريخ المعاصر والمجتمع العربي مندرج ضمن منظومة في جدلية وصراع مستمرين مع نظام عالمي أوسع وأكثر تعقيداً وإماماً بمتغيرات المستقبل، وسرعة العالم المعاصر والتغير الحاصل فيها في المجالات المادية والمعرفية والفنية والتنظيمية فرض على النخبة التفكير في المستقبل واستشرافه لتحديد ملامحه وإعادة بناء الشخصية التاريخية العربية. وعليه يجب فهم لغة الخطاب العالمي

المعاصر، التي يتم التعامل بها بين أطراف هذا العالم الجديد، وخاصة القوى الغربية المؤثرة، وبالتحديد فهم توجهات هذا العالم نحونا .

2 - يجب ترشيد الخطاب الماضوي الذي يجتهد في محاولة إرجاع العالم العربي إلى عصور انقضت، ويحفزه على التثبيت بمرجعية ماضوية، وكأن الماضي حتمية لا فكاك منها، ينبغي أن يحكم الحاضر بكل مستجداته ومتغيراته، والمستقبل بكل إمكاناته وتوقعاته. فالمهمة الكبرى المطروحة على الفكر العربي المعاصر حيال المستقبل والتحديات المعاصرة تكمن فيها يمكن أن نسميه ابتداء رؤية عربية استشرافية للمستقبل كعملية شاملة واعية. ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا من خلال تفهم تاريخي نقدي عقلائي عميق للتراث واستيعابه، وكذلك فهم حقيقي دقيق لحقائق ومعطيات العالم المعاصر بكافة إمكاناته وتوقعاته، وفي هذين الطرفين لابد من الشجاعة والقدرة على فهم الواقع العربي الراهن بمعوقاته وإمكاناته الذاتية وما يحيط به من أخطار وتهديدات، وكذا لابد من إعطاء الاهتمام بحاجات العالم العربي الحقيقية الراهنة والمستقبلية. ()

3 - يجب التأكيد على أن تلك النزعات التساؤمية التي لا تلقي بالا للتطور التاريخي للأحداث فهي خارج حركة التاريخ ، فبنظرة فاحصة نكتشف أن الدراسات المستقبلية في الغرب نفسه، لم تؤت ثمارها المرجوة بين عشية وضحاها؛ حيث أنها قد تأكد دورها ، وترسخت أهميتها، وتضاعفت قيمتها، في المنظومة الغربية ، عبر مراحل عدة متتالية تتابع نموها وبفواصل زمنية متلاحقة، إلى أن تبلورت علي النحو الذي تبدو عليه حالياً. ففي البداية ظهر نوع من الدراسات المستقبلية المتأثر بالسحر والأساطير الخرافية والعالم الماورائي والظواهر غير الطبيعية، وفي مرحلة لاحقة ظهرت الدراسات العلمية المعتمدة علي الخيال العلمي، وهو خيال يستند إلى حقائق كونية أو تاريخية غالباً ما يقدم على شكل روايات، وأفصت تفاعلات عديدة في هذا الإطار، إلي بروز الدراسات العلمية المتخصصة في معرفة المستقبل؛ وهي دراسات تناولت ، علي سبيل المثال لا الحصر موضوعات متعلقة بالقوة القادمة، والانفجار السكاني، والبيئة... الخ، وسرعان ما اتسعت دائرة الاهتمام لتشمل قضايا أخرى: اجتماعية واقتصادية وتنموية عديدة؛ في سياق محاولة لرسم سيناريوهات مستقبلية معتمدة علي أساليب علمية ومنهجيات إحصائية متنوعة. ()

4 - يجب الإقرار بأن العلاقة بين المثقف والسلطة لن تتحرر من عقدة الاستثناء إلا بانتهاء حوار فاعل بينهما قائم على احترام الاختلاف الموضوعي في المجتمع ، وهذا يضمن احتفاظ كل طرف بدوره دونما مغالاة في الإقصاء والتهميش. ومنه خلق مناخ ثقافي ديمقراطي يمنح الإنسان العربي مجالا كافيا من الحرية في التحفظ والنقد في كافة شؤون الحياة، لأن الحفاظ على حياة الإنسان وحقوقه الأساسية ككائن عاقل وسياسي، وناطق ومفكر وعامل هو جوهر كل ثقافة. ومحور هذه الحقوق هو الحرية التي بها يعبر الإنسان عن رأيه ومعتقداته وفكره ويحدد خياراته كوجود وكشخصية

وكفرد وكعضو في المجتمع المدني وفي المجتمع السياسي. () وعليه يجب على المثقف العربي أن يستبدل ثقافة التبرير بثقافة التغيير فالإبداع المعرفي والعلمي، ونقد التقليد والتبرير.

5 - يجب على العالم العربي العمل على الولوج إلى مجتمع المعرفة ، كونه ذلك المجتمع الذي يقرر بناء سياساته واستراتيجياته المستقبلية واتخاذ قراراته استنادا إلى حالة معرفية أصيلة، وهو المجتمع الذي يسعى بكل جدية إلى إنتاج المعرفة، ونشرها وتوظيفها، للإفادة منها في المجالات كافة، وبخاصة المجالات الحياتية. فالوضع الراهن للمجتمع العربي وما يعانيه من تخلف وتبعية يبعث على طرح تساؤلات حول مسار ومصير هذا في عصر إنطبع بمفاهيم ومصطلحات مثل: ثورة المعلومات، وثورة التقنية والمجتمع الرقمي... وغيرها أصبحت هي العلامة البارزة، والسمة المميزة للحقبة التاريخية الحالية من تاريخ الإنسانية. وبعد عصرنا الحالي بحق هو عصر المعرفة القادرة على تفجير الطاقات الإبداعية، وتشكيل النماذج الابتكارية، ومنح الإنسان قدرات وإمكانيات إضافية للكشف عن المجهول، والتعامل مع الغامض، والتعمق في الاستكشاف، والتحليل واستشراف المستقبل. فالمعرفة هي رأس المال الحالي والموارد البشرية هي المحور الأساس في هذه السيرة العالمية الحديثة ، يقول المفكر المهدي المنجرة (لا توجد أية خطة أو سياسة للحد من هجرة الأدمغة ولا حتى لاسترجاعها إلى منابتها، على المستوى العربي، جراء الأسباب التي ذكرناها سافا. لكن على صعيد دول أخرى تنتمي إلى العالم الإسلامي كالهند مثلا، نلاحظ أنها تملك خططا وبرامج تضع من خلالها نصب أعينها هدف إعادة كفاءاتها المهاجرة. وقد أعطت هذه السياسة أكلها، وجنت الهند ثمارها، حيث أنشأت الحكومة الهندية في بنكالور منطقة خاصة بالتكنولوجيا الحديثة، واستقطبت إليها كفاءاتها المتواجدة في أمريكا، وبالفعل عادت هذه الكفاءات وأحدثوا فروعا لشركاتهم في أمريكا. والسنوات القليلة الماضية نجحت الحكومة الهندية في الحصول على ثلاثة ملايين من الدولارات من هذه التجربة التي أثبت من خلالها أنه لا بد من رؤية، وصياغة إستراتيجية حيث وضعت أولويات البحث العلمي والبنية التحتية لهذا البحث واقتنت المناطق لإنشاء الفكرة ،كما حددت الميزانية الضرورية لهذا المشروع. هي إذن الإستراتيجية والرؤية وليس الحجر أو التدشين. وقد قرر الخبراء الهنود في كاليفورنيا منح 1000 دولار للمدارس الابتدائية التي درسوا فيها كما قرروا التبرع من أجل تشجيع البحث العلمي في الهند فأكثر ما يفشل تجارب العالم العربي هو الافتقار للبرامج والرؤية المستقبلية المدروسة والنابعة من الحاجيات والأولويات الحقيقية لبلداننا. () .

خاتمة

إن التحليل الموضوعي لواقع العالم العربي يقتضي القول بأن الوطن العربي المثقل بالأزمات والنكسات والهزائم، وفي الوقت نفسه المفعم بالأمال والطموحات والعزائم، في حاجة بالغة لتوجيه مزيد من العناية والاهتمام يمثل هذه النوعية من الدراسات، لاسيما وأن أغلب التفسيرات تشترك في كون الدراسات المستقبلية أو علم المستقبل ، تعد بمثابة آلية من آليات الحاضر تساعد في فهم المستقبل

من أجل أخذ الحيطة والاستعداد لما هو قادم ، ومواجه تحديات واقعنا الداخلي والخارجي، ومحاولة إيجاد الأجوبة المناسبة على أسئلة التنمية السياسية والاجتماعية والفكرية، وإشكاليات الحرية والحوار والتعددية السياسية، والاعتراف بالآخر، وتعميم ثقافة الوعي والانفتاح والتعاون المطلوبة في داخل اجتماعنا الديني والسياسي، مما له تأثير واضح ومباشر على صياغة المستقبل الذي نريد، وهو ما سيتيح إمكانية أوسع وأبعد مدى للدخول إلى عالم المستقبل من خلال استشراف أحداثه، وبناء بعض مواقفه، حتى يكون لنا دور تكاملي مع باقي الأمم والحضارات والثقافات الأخرى.

الهوامش:

¹ - محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية : ماهيتها وأهمية توطئها عربياً ورقة قُدمت إلى: ورشة العمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، الدوحة، قطر، 16 - 18 مارس 2013.

² برهان غليون: اغتيال العقل - محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية-، مكتبة مدبولي، ط 3، القاهرة، 1990، ص 236.

³ - حسن حنفي، موقفنا الحضاري، دراسات فلسفية ، القاهرة مكتبة الأنجلو- المصرية، 1987 ، ص 50.

⁴ مطاع صفدي ، الحادثة ما بعد الحادثة ، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 45، بيروت، لبنان ، 1988، ص 16.

⁵ - علي حرب ، تواطؤ الأضداد ، الدار العربية للعلوم - ناشرون - ، بيروت ، 2008، ص 19.

⁶ - إدوارد سعيد ، المثقف والسلطة ، ترجمة وتقديم محمد عناني ، دار رؤية للنشر، القاهرة، 2006، ص 26.

⁷ رضوان جودت زيادة، صدى الحادثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط 1، 2003 . ص 194.

⁸ - إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ترجمة محمد عناني، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 38.

⁹ نفسه ، ص 43.

¹⁰ - ميثاء سالم الشامسي ، كتاب العربي، الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي عدد 67 جانفي، 2007، ص 129-144.

¹¹ - حوار مع عالم المستقبلات المفكر المغربي مهدي

المنجرة: <http://www.haoamish.com/spip.php?article321>

¹²- فؤاد زكريا، العقل العربي والتوجه المستقبلي، الفكر العربي المعاصر، عدد 12 ، بيروت، 1981 ،ص.ص34-26.

¹³- عبد الله بن محمد السهلي، المنطلقات الفكرية لمنهج الدراسات المستقبلية في الإسلام، نحو مساهمة إسلامية حضارية في توجيه الدراسات المستقبلية في المنظومة الغربية، 25 ماي 2009 م، <http://www.wasatyea.org>

¹⁴- محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (د.ط)، 2005، ص170

¹⁵ - محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (د.ط)، 2005، ص170

¹⁶- حوار مع المفكر مهدي المنجرة: <http://www.haoamish.com/spip.php?article32>